



Distr.  
GENERAL

A/41/676  
8 October 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
البند ٦٢ (و) من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي  
اعتمدها الجمعية العامة في دورتها  
الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد. وقد قام نائب مدير المعهد بأعداد التقرير نظرا لغياب مدير المعهد.

المرفق

تقرير عن أنشطة معهد الأمم المتحدة  
لبحوث نزع السلاح

المحتويات

| <u>المفحة</u> | <u>الفقرات</u> |   |
|---------------|----------------|---|
| ٣             | ٦ - ١          | ..... مقدمة - أولا  |
| ٤             | ١١ - ٧         | ..... تنظيم العمل وأصاليه - ثانيا                               |
| ٥             | ٢٣ - ١٢        | ..... المشاريع المنجزة - ثالثا                                  |
| ٥             | ١٧ - ١٢        | ..... ألف - مفهوم الصين عن الأمن                                |
|               |                | ..... باء - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (دراسة            |
| ٦             | ١٨             | ..... قانونية) جيم - المؤتمر المعني بالأمن وامكانيات نزع السلاح |
| ٦             | ٢٣ - ١٩        | ..... في أوروبا رابعا - الأنشطة الجارية                         |
| ٨             | ٥٤ - ٢٤        | ..... ألف - نزع السلاح : المشاكل المتملة بالفضاء الخارجي        |
| ٨             | ٢٠ - ٢٤        | ..... باء - نزع السلاح والتنمية                                 |
| ١٠            | ٢٣ - ٢١        | ..... جيم - التبعية في مجال نقل الأسلحة                         |
| ١٠            | ٢٩ - ٢٤        | ..... دال - التحقق  |
| ١٢            | ٤٢ - ٤٠        | ..... هاء - التجارة النووية ونظام معاهدة عدم الانتشار           |
| ١٢            | ٤٤ - ٤٢        | ..... واو - تدابير بناء الثقة في افريقيا                        |
| ١٢            | ٤٨ - ٤٥        | ..... زاي - بعض الجوانب النظرية للتوازن العسكري في              |
| ١٣            | ٥٠ - ٤٩        | ..... أوروبا  |
|               |                | ..... حاء - المؤتمر المعني بترابط العلاقة بين المفاوضات         |
|               |                | ..... الشائبة والمفاوضات المتعددة الأطراف                       |
| ١٤            | ٥١             | ..... المتعلقة بنزع السلاح                                      |
| ١٤            | ٥٤ - ٥٢        | ..... طاء - برامج الزمالات والتدريب                             |
| ١٥            | ٥٧ - ٥٥        | ..... العلاقات الخارجية - خامسا                                 |
| ١٥            | ٥٩ - ٥٨        | ..... الاستنتاجات - سادسا                                       |

أولا - مقدمة

١ - أقرت الجمعية العامة ، في قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، المرفق نصه بذلك القرار .

٢ - وبموجب أحكام النظام الأساسي ، فإن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو مؤسسة مستقلة في إطار الأمم المتحدة ، أنشأتها الجمعية العامة لأجراء بحوث مستقلة معنية بنزع السلاح وما يتصل به من مشاكل ، لاسيما قضايا الأمن الدولي ، تعمل بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون نزع السلاح .

٣ - وينص النظام الأساسي على أن يعمل المعهد على أساس أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (قرار الجمعية العامة د ١ - ٢/١٠) ، وفيما يلي أهدافه :

(أ) تزويد المجتمع الدولي ببيانات أكثر تنوعا وشمولا عن المشاكل المتمثلة بالأمن الدولي ، وسباق التسلح ، ونزع السلاح في جميع الميادين ، لاسيما في الميدان النووي ، لتيسير احراز تقدم ، بواسطة المفاوضات ، نحو المزيد من الأمن لجميع الدول ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ؛

(ب) تشجيع اشتراك جميع الدول في جهود نزع السلاح اشتراكا واعيا ؛

(ج) تقديم المساعدة للمفاوضات الجارية المعنية بنزع السلاح وللجهود المستمرة بقصد كفالة قدر أكبر من الأمن الدولي بمستوى منخفض تدريجيا من مستويات التسلح ، لاسيما التسلح النووي ، من خلال دراسات وتحليلات موضوعية قائمة على الحقائق المجردة ؛

(د) اجراء بحوث في مجال نزع السلاح تكون أكثر تعمقا وذات طابع استشرافي وطويلة الاجل ، للتبصير بوجه عام بالمشاكل التي ينطوي عليها نزع السلاح ، وتشجيع اتخاذ مبادرات جديدة بقصد اجراء مفاوضات جديدة .

٤ - كذلك ينص النظام الأساسي على أن يراعي المعهد توصيات الجمعية العامة ذات الصلة ويتم تنظيمه بطريقة تكفل الاشتراك على أساس سياسي وجغرافي منصف .

٥ - وهذا التقرير مقدم الى الجمعية العامة عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩ حاء الذي دعت به مدير المعهد الى أن يقدم تقارير سنوية الى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد<sup>(١)</sup> . ويتعلق هذا التقرير بالأنشطة التي اضطلع بها المعهد في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وقد قام بإعداده نائب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح نظرا لغياب مدير المعهد ، السيد ليفيو بوتا الذي لم يتمكن من أداء واجباته بصورة عادية منذ بدايته . ١٩٨٦ .

٦ - ويرد في تقرير الأمين العام (A/41/666) سرد لأنشطة المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ، والذي يعمل بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

#### ثانيا - تنظيم العمل وأماليه

٧ - يضم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عددا قليلا جدا من الموظفين ، وهم يتألفون حاليا ، بالإضافة الى المدير ، من نائب مدير وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة . ويعتمد المعهد اعتمادا كبيرا على العقود القصيرة الاجل المتمثلة بالمشاريع لتنفيذ برنامجه للبحوث . ونظام التوظيف هذا ، المعد من أجل برنامج البحوث والمصمم على أساس كل مشروع على حدة ، يتيح اللجوء الى الخبرة الفنية المرموقة المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، والانتفاع بها . وقد ساهم هذا الأسلوب أيضا في الجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في سبيل توسيع نطاق علاقاته واتصالاته مع المؤسسات الأخرى والخبراء الأفراد الآخرين في جميع أنحاء العالم . وتجري الاستفادة الى أقصى حد من خدمات الأمم المتحدة الحالية .

٨ - وفي إطار برنامج البحوث المعتمد ، يقوم المعهد من أجل تنفيذ البرنامج ، باستئجار خدمات خبراء أفراد أو منظمات للبحوث ، أو إقامة تعاون معها . كما يقوم بالاتصال بمن يرى أنه مؤهل للعمل في مشاريع البحوث المعنية ، وبتحديد إطار البحث ثم استعراضه قبل أن يضعه المؤلف في صيفته النهائية ويتم نشره وتوزيعه . وتقام "أفرقة توجيه" تتألف من أشخاص معروفين بدرائتهم وخبرتهم للمساعدة في اجراء الدراسات الرئيسية بحيث يمكن أن يؤخذ في الاعتبار منهج متعدد الاختصاصات ومصادر فكرية مختلفة .

٩ - ويذكر في التصدير الخاص بكل منشور من منشورات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الاجراءات المتبعة في اعداد الدراسة ووضعها في صيغتها النهائية كي يكون مفهوما أن المؤلف هو المسؤول عن محتوى الدراسة بالرغم من اجرائها في اطار برنامج بحوث معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وبناء علي مبادرته . ومع ذلك ، فإن المعهد هو الذي يتحمل مسؤولية البت فيما اذا كانت الدراسة جديرة بالاصدار والنشر ؛ دون أن يتخذ أي موقف بشأن الآراء التي يعبر عنها مؤلفو دراسات المعهد .

١٠ - وتشكل التبرعات التي تقدمها الدول والمنظمات العامة والخاصة مصدر التمويل الرئيسي لانشطة المعهد ، ويجوز وفقا لاحكام النظام الاساسي للمعهد تقديم اعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لمواجهة التكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه .

١١ - وخلال الفترة المستعرضة قدمت البلدان والمؤسسات التالية تبرعات الى الصندوق الاستثماري للمعهد : استراليا وسويسرا وفرنسا وكندا والنرويج والصندوق الاستثماري لبارو وكاديرى ( المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ) وشركة اينرغ للصناعات (بنما) . كذلك وردت مساهمات من استراليا وكندا وأودعت في الحساب لامتخدامها فيما يتصل ببرنامج العمل والميزانية لعام ١٩٨٧ . وينتزه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هذه الغرمة ليعرب عن امتنانه لتبرعاتهم السخية .

### ثالثا - المشاريع المنجزة

١٢ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض ، لم ينجز الا بضعة مشاريع . بيد أن عددا كبيرا من المشاريع المدرجة تحت عنوان "الانشطة الجارية" (الفقرات ٢٤ الى ٥٤ أدناه) يشارف الانجاز ومن المقرر نشره في الأشهر القادمة .

### الف - مفهوم الصين عن الامن

١٣ - هذه دراسة أعدها سونغ يمين ، وهو من كبار الباحثين بمعهد بكين للدراسات الدولية ، وتعطي الدراسة وجهة نظر مستكملة لسياسة الصين في مجال الامن .

١٤ - وتناول الباحث بالدراسة المفهوم الاساسي للامن كما حُطل في الفكر السياسي الصيني وفي تصور الصين لبيئتها الامنية .

- ١٥ - وتعطي الدراسة عرضاً موجزاً للتدابير التي اتخذتها الصين في الميدانين الاقتصادي والعسكري لصيانة أمنها وتعزيزه .
- ١٦ - وتشمل الدراسة وصفاً لموقف الصين من مسألة نزع السلاح ولموقفها تجاه الاتفاقات الدولية الرئيسية في ذلك الميدان .
- ١٧ - وتعتبر هذه الدراسة بشكلها المكثف واحدة من أكثر المؤلفات الموجودة المتعلقة بالموضوع فائدة .

باء - منع سباق التسلح في الفضاء  
الخارجي (دراسة قانونية)

١٨ - تشكل هذه الدراسة التي أعدها ف . س . فيريشختين ، نائب مدير معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ونائب رئيس المعهد الدولي لقانون الفضاء ، جزءاً من مشروع متعدد الأبعاد يظطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ويعنى بمسائل نزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي . ويقدم المؤلف ، في ضوء المناقشات الجارية المتعلقة بالموضوع ، عرضاً يتعلق بالقوانين ذات الصلة بالأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي . وتتناول الدراسة بالوصف المبادئ العامة للقانون الدولي التي تحد من استغلال الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية وحالات محددة من حالات الحظر والحد من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية والاختلافات في تفسير أحكام معينة من أحكام القانون الدولي . وهي لذلك تعد مساهمة هامة في المناقشة التي تجرى بشأن الموضوع على الصعيد الدولي .

جيم - المؤتمر المعني بالأمن وامكانيات  
نزع السلاح في أوروبا

١٩ - عقد هذا المؤتمر ، الذي اشترك في رعايته معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، في يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ لكي يتيح للمشاركين فرصة لتبادل وجهات النظر على نطاق واسع وجاء هؤلاء من الأوساط الأكاديمية والدبلوماسية والحكومية . وكان الهدف منه إجراء استعراض للحالة في أوروبا في ميدان الأمن ونزع السلاح في أعقاب اجتماع القمة الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

٢٠ - وحضر المؤتمر عدد كبير من المشتركين الرفيعة المستوى ، بما فيهم السيد ادوارد برونر ، وكيل وزارة الخارجية الاتحادية ، برن ؛ والسيد ريتشارد بيرل ، مساعد وزير الدفاع لسياسات الأمن الدولي ، واشنطن العاصمة ؛ والسيد ليف تولكونوف رئيس المجلس التابع لاتحاد مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورئيس اللجنة السوفياتية للأمن والتعاون الأوروبي ، موسكو ؛ والسيد ميليان كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ؛ والسيدة ايزابيل رينوارد نائبة مدير الشؤون السياسية بوزارة العلاقات الخارجية ، باريس .

٢١ - وكان برنامج المؤتمر كما يلي :

(أ) الجلسة الأولى : تقييم حالة الأمن الأوروبي ومفاوضات نزع السلاح (الرئيس : شيري دي مونتهريال) . وقدمت تقارير من جانب كل من ليوبيفروخسي اخيموفيتش ، جاك هنتزينغر ، وجوزيف يوفي ، ريتشارد ن . بيرل ، ليف تولكونوف ، هيوبرت فيدرين .

وأجريت مناقشة وتبادل لوجهات النظر اشترك فيهما كل من ميشيل هاورت وسيفير لودغارد وبيرسيا نيكولاسكو .

(ب) الجلسة الثانية : التحديات النظرية والتكنولوجية الجديدة : الأسلحة النووية والفضائية (الرئيس : كورت غاستيفير) . وقدم تقارير كل من جوناثان الفورد ، فرانسوا هيسبورغ ، يوري كوزينتسوف ، يوجين ف . روستو . وأجريت مناقشة وتبادل لوجهات النظر اشترك فيهما كل من بيير ليلوش ، سيزار ميرليني ، ماكس شميت .

(ج) الجلسة الثالثة : التحديات النظرية والتكنولوجية الجديدة : الأسلحة التقليدية والكيميائية (الرئيس : ليفيو بوتا) . وقدم تقارير كل من يوهان هولست ، جين كلين ، ارنولد ج . ج . اومس ، يانسن سيمونيدس . وأجريت مناقشة وتبادل لوجهات النظر اشترك فيهما كل من ريتشارد ر . بيرت ، هيوبرت فيري ، غيوناى فورونتسوف .

(د) الجلسة الرابعة : مستقبل الأمن ونزع السلاح في أوروبا (الرئيس : ميليان كوماتينا) . وقدم تقارير كل من أوليف ت . بوغومولوف ، ادوارد برونر ، ايزابيل رينوارد ، كونراد سيتس .

٢٢ - واعتبر المؤتمر ناجحاً في نظر المشتركين كما حظي بتغطية مواتية في وسائل الإعلام .

٢٣ - وأبرز ميليان كوماتينا ، رئيس الجلسة الختامية للمؤتمر ، في ملاحظاته الختامية ، نقطتين : "الأولى ، أن سياسة الحد من الأسلحة ونزع السلاح يجب أن تدمج في استراتيجية أوسع نطاقاً ترمي إلى تحقيق الاستقرار في العلاقات في أوروبا ، مع إيلاء اعتبار لوجود بلدان ليست على استعداد لأن تقبل تقليص دورها إلى دور المتفرج . وأضاف أنه لا يمكن تحقيق نتائج لها مغزى إذا ظل الجو يتسم بالسلبية . والثانية ، لا يمكن تحقيق الأمن في أوروبا إلا في إطار أعم للأمن العالمي وتسوية المشاكل العالمية المتعلقة ، وعلى رأسها مشاكل التنمية الاقتصادية وتقرير المصير السياسي والاجتماعي ، وإلا فإن الاستقرار في أوروبا سيظل هشاً" .

#### رابعاً - الأنشطة الجارية

ألف - نزع السلاح : المشاكل المتعلقة بالفضاء الخارجي

٢٤ - تتناول هذه الدراسة احتمالات وعواقب حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووسائل الحيلولة دون ذلك . وقد حدد مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إعداد هذه الدراسة على أنه المهمة الأساسية للمعهد في عام ١٩٨٦ .

٢٥ - وأشارت الجمعية العامة إلى هذه الدراسة في الفقرة ١٢ من قرارها ٨٧/٤٠ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، التي جاء فيها أن الجمعية ان :

"تدعو الدول الأعضاء إلى أن تحيل إلى الأمين العام آراءها بشأن نطاق ومحتوى الدراسة التي يظطلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن مشاكل نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي وعواقب امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، وترجو من الأمين العام أن ينقل الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء إلى مجلس أمناء المعهد للنظر فيها من أجل تمكينه من تزويد المعهد بالتوجيه الممكن الذي قد يستخلص من الآراء فيما يتعلق بوضع دراسته" .

٢٦ - ولاعداد هذه الدراسة أنشأ المعهد فريقا توجيهيا من الخبراء من البلدان التالية كي يسدي المشورة في هذا العمل : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والأرجنتين ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والبرازيل ، وبولندا ، وفرنسا ، والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ، يمثل مختلف المدارس الفكرية فيما يتعلق ببحوث الفضاء ، وكان هؤلاء الخبراء هم : السيد أ . ارباتوف ، والسيد أ . بولييه ، والسيد ر . جايبال ، والسيد ج . دورتي ، والسيد س . دي كييرو دوارته ، والسيد أ . كاركومتكا ، والسيد ب . مايورسكي ، والسيد ر . غارسيا موريتان ، والسيد س . فسون ويلك . وقد اجتمع هؤلاء الخبراء مرتين في عام ١٩٨٥ .

٢٧ - وجرى تقديم مشروع الدراسة الى مجلس أمناء المعهد في دورته المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٦ . وبعد اجراء مناقشة اتفق على ضرورة أن يقوم المعهد بتنقيح المشروع كي يمكن أن ينظر فيه المجلس في دورته لشهر أيلول/سبتمبر .

٢٨ - وأنجز المشروع المنقح بحلول نهاية شهر آب/أغسطس وتم توزيعه للنظر فيه والتعليق عليه . وأجرى المجلس في دورته المعقودة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ مناقشات مستفيضة بشأن نسختي المشروع كلتيهما . وقرر المجلس أن يدعو في وقت مبكر الى عقد اجتماع لفريق الخبراء التوجيهي وللمؤلفي صيغتي مشروع التقرير كلتيهما بغية وضع الدراسة في صيغتها النهائية ، مع مراعاة التوجيه الذي قدمه المجلس بالفعل والآراء الواردة من الدول الاعضاء .

٢٩ - وبالإضافة الى هذه الدراسة ، تعاهد المعهد على اجراء دراسة خاصة معنونة "نحو وضع نظام دولي لحماية التوابع الاصطناعية" يقوم باعدادها المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية .

٣٠ - وترمي هذه الدراسة الى تحديد امكانيات وضع نظام قانوني لضمان وحماية التوابع الاصطناعية . ومع ايلاء الاعتبار للجوانب التقنية جدا للمساائل التي تجري دراستها ، أنشئ فريق من الباحثين والخبراء في مختلف مجالات الاهتمام (المياديين العسكرية والعلمية والقانونية والدبلوماسية والاعمال التجارية) . وتنقسم هذه الدراسة الى أربعة أجزاء : (أ) التحديات التي يمثلها الفضاء بالنسبة للمجتمع الدولي ؛ (ب) الخطر الناجم عن النظم المضادة للتوابع الاصطناعية ؛ (ج) نظام قانوني للفضاء ؛ (د) تطورات الحماية وتدابيرها الممكنة . وقد نوقش كل واحد من هذه المواضيع في سلسلة من الاجتماعات . ويتوقع أن تنشر هذه الدراسة قبل نهاية عام ١٩٨٦ .

### باء - نزع السلاح والتنمية

٣١ - ان هذه الدراسة ، المكرومة لدراسة بعض التدابير العملية التي تمكن من توفير موارد جديدة للتنمية بفضل نزع السلاح ، يجري اعدادها للنشر في عام ١٩٨٧ . وهي تنقسم الى ثلاثة اجزاء يحلل الجزء الاول الصلة بين نزع السلاح والتنمية من وجهة نظر الامن . والهدف هو بيان تعقيد واتساع العلاقة بين الانفاق على الاسلحة والتخلف من ناحية وبين نزع السلاح والتنمية ، من ناحية اخرى . وانصب الجزء الثاني على دراسة ناقدة لمختلف الاقتراحات المقدمة في غضون ال ٣٠ سنة الماضية ولتحديد الدوافع التي حالت حتى الان دون التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة . وجرى في الجزء الثالث اقتراح بضعة تدابير عملية لتطبيقها من الان فصاعدا في استخدام الوسائل العسكرية في مهام انمائية وانسانية .

٣٢ - وعلاوة على ذلك ، يجري اعداد دراسة بعنوان "العلاقة بين الامن والتنمية في شمال افريقيا" . وتقيم هذه الدراسة الصلة بين نزع السلاح والتنمية في اطار اقليم شمال افريقيا . وتتضمن قائمة قصيرة لما وقع من أحداث متصلة بنزع السلاح خلال ال ٤٠ سنة الماضية مرتبة ترتيبا زمنيا مع التأكيد بصفة خاصة على الامم المتحدة ، بالإضافة الى شرح بضعة مفاهيم أساسية مثل نزع السلاح والتنمية والاقتصاد والامن . وتتناول الدراسة عدة تقارير من تقارير الامم المتحدة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، ولاسيما تقرير الامين العام الذي أعد بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين برئاسة انغا فورسون عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/36/356) <sup>(٣)</sup> وتحلل بعض فصوله تحليلا مفصلا . كما تقارن نتائج هذا التقرير مع المؤلفات الأخرى المتعلقة بالموضوع .

٣٣ - ويتضمن الجزء الثاني وصفا لمنطقة شمال افريقيا وكل بلد من البلدان التي تتألف منها المنطقة على حدة من مناظير جغرافية واقتصادية وسياسية - عسكرية ، وتقدم مفاهيم تلك الدول عن الامن والتنمية . وكما يشكل ثبت مراجع يتضمن مراجع للوثائق ودراسات متعلقة بنزع السلاح والتنمية في افريقيا والبحر الابيض المتوسط جزءا من هذه الدراسة .

### جيم - التبعية في مجال نقل الاسلحة

٣٤ - كانت النية تتجه في الاصل الى انجاز هذا المشروع ، الذي أعدته كريستيان كاترينا ، في أواخر عام ١٩٨٥ وأن ينشره المعهد في مطلع عام ١٩٨٦ . بيد أنه بعد أن

أوضحت الباحثة اهتمامها بالتوسع في تنفيذ المشروع اتفق على أنه ينبغي بذل جهود إضافية مما يضيف على الدراسة مزيدا من التوازن والشمول .

٣٥ - ويحلل المشروع عمليات نقل الأسلحة التقليدية لكي يوضح بالتفصيل آثار نقل الأسلحة على خلق أو تعزيز علاقات التبعية السياسية - العسكرية ، فيما بين الدول . ولا تبرز الدراسة أي مورد أو مستفيد لكي يكون موضوعا لدراسة افرادية ، كما لا تسعى الى تحديد مدى التبعية في العلاقات القائمة بين الموردين والمستفيدين ، بل انها تحاول أن تقيم هيكل الواردات والصادرات من الأسلحة الذي يؤدي بعينه الى علاقات شديدة التبعية .

٣٦ - ونظرا لأن الدول التي تقوم بعمليات نقل الأسلحة تظلع بأدوار مختلفة كموردة ومستفيدة ومشاركة في الانتاج المرخص به أو في المشاريع المتعددة الجنسيات ، فإنه يتمين التمييز بين أنواع مختلفة من التبعية والشكلان الرئيسيان من أشكال التبعية هما التبعية التي يمارسها المستفيدون (تبعية الواردات) والتبعية التي يمارسها الموردون (تبعية الصادرات) . وتختلف طبيعة هذين الشكلين من أشكال التبعية اختلافا كبيرا كما هو الحال بالنسبة للعوامل المقررة لكل منهما .

٣٧ - ومن أجل وضع إطار جرى وصف للاتجاهات الكمية والنوعية في نقل الأسلحة التقليدية وللهيكل السوقي لنقل الأسلحة على أساس المؤلفات والبيانات العلمية المتاحة من مصادر متعددة . ويبين الجزء المتعلق بتبعية المستفيدين مدى تأثير عدة خصائص للبلدان المستوردة للأسلحة على التبعية التي تمارسها تلك الدول . وان مستويات التحس بالخطر التي يشيعها الاكتفاء الذاتي في شراء الأسلحة وتنويعها فيما بين الموردين كلها أمور ذات صلة شأنها في ذلك شأن القدرة على التحول الى موردين بديلين والقدرة على بدء الانتاج المحلي للأسلحة أو التوسع فيه والحاجة الى دعم امدادي وتدريب . وفيما يتعلق بموردي الأسلحة ، يجري بحث مستوى اعتمادهم على استمرار الصادرات من الأسلحة عن طريق تقييم الأهمية الاقتصادية لتلك الصادرات بالنسبة للصادرات عموما والنتاج القومي الاجمالي والعمالة . ومن المحتمل أن يكون من أهم الحقائق أن تعتبر تلك الصادرات شرطا مسبقا لانتاج أسلحة محلية قابل للبقاء اقتصاديا . وبناء عليه فان الاعتماد على السوق الخارجية للوصول الى الحد الأدنى من ميزان اقتصادي لانتاج الأسلحة يعتبر عاملا مقررا أساسيا لتبعية الموردين .

٣٨ - ان هذا المشروع لا يركز على اقتراحات الحد من نقل الأسلحة التقليدية . بل ان قمده الرئيسي هو ايجاز كيف يمكن أن تؤدي الواردات والصادرات من الأسلحة الى تبعية

في المجال السياسي - العسكري ، كي تتمكن الحكومات المعنية من تكييف هيكل حيازتها أو مبيعاتها ، ولتقلل من التبعية الى الحد الأدنى اذا رغبت في ذلك .

٣٩ - ومن المقرر انجاز هذا المشروع في شهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ كي ينشر في مطلع عام ١٩٨٧ .

#### دال - التحقق

٤٠ - ان هذه الدراسة ، التي اضطلعت بها إليس موريس عن موضوع التحقق في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف ، تركز على الجوانب السياسية في التحقق لا الجوانب التقنية . وفيما يلي مسائل نزع السلاح التي تناولتها هذه الدراسة : نزع السلاح العام الكامل ، وقف تجارب الاسلحة النووية ، معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، حظر استخدام الاسلحة النووية في قاع البحار ، الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والحظر الشامل للتجارب . أما الهيئات التي جرى تحليلها تحليلا وثيقا فهي اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، ولجنة نزع السلاح ، أي الهيئات السابقة لمؤتمر نزع السلاح .

٤١ - وفي ختام الدراسة أفرد لكل نهج اتبعته الدول الحائزة للسلاح النووي بحث مستقل وكرمت ثلاثة أجزاء لنهج البلدان المحايدة وغير المنحازة ، وللسدول الاشتراكية ، وللدول الغربية .

٤٢ - وستكون الدراسة جاهزة للنشر في خريف عام ١٩٨٦ .

#### هاء - التجارة النووية ونظام معاهدة عدم الانتشار

٤٣ - تتضمن هذه الدراسة (أ) دراسات استقصائية عن التدابير الامنية التي جرى تطبيقها في المبيعات النووية الاخيرة ؛ (ب) تحقيقا في دور البائعين والمشتريين والنظام الدولي لدى التفاوض بشأن المبيعات والضمانات ، وكذلك دورهم في الحالات التي لم يتم فيها التوصل الى اتفاق بشأن الضمانات ؛ (ج) تقييما لنظام الضمانات في معاهدة عدم الانتشار فيما يتصل بالاتجاهات الاخيرة في مجال المبيعات النووية و (د) مقترحات لتحسين النظام في هذا الصدد .

٤٤ - وستستكمل هذه الدراسة وتنشر حال توفر الاموال اللازمة .

واو - تدابير بناء الثقة في افريقيا

٤٥ - هذه الورقة ، وهي من اعداد أوغستين ماهيغا وفيدليس نجيمو - زيا ، تتضمن تقييما لاهمية تدابير بناء الثقة في افريقيا . وهي تبين أن الحالة العسكرية والامنية في افريقيا تختلف عن مثيلتها في أوروبا التي كانت أول قارة وضعت فيها تدابير بناء الثقة . بمعنى أنه لا توجد فيها أحلاف عسكرية في حالة مجابهة وكتل عقائدية متنافسة . فالحالة السائدة في افريقيا تجعل دور تدابير بناء الثقة العسكرية والامنية ، بوصفها سمة دائمة في العلاقات بين الدول الافريقية ، أقل مدعاة لاتخاذ تلك التدابير . ومع ذلك فقد نشأت بعض الحالات بين الدول الافريقية تنطوي على شك متبادل وعدم ثقة بل حتى على صراع مسلح . ويمكن في هذه الحالات أن تكون تدابير بناء الثقة المناسبة ضرورية لتقليل المخاوف وتيسير حسم المنازعات .

٤٦ - وتكمن أكبر قوة تكفل ادخال تدابير بناء الثقة في افريقيا في التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول الافريقية . وتعتبر منظمة الوحدة الافريقية وسائر المؤسسات دون الاقليمية المحافل والغرض اللازمة لوضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة في افريقيا .

٤٧ - وان أي خطة لتدابير بناء الثقة في افريقيا لا تشمل في هذه المرحلة ، جنوب افريقيا لأن الباحثين يريان أن سياسة الفصل العنصري ، والاستعمار والاحتلال غير الشرعي تلغي المبادئ التي يجب أن يقوم عليها بناء الثقة بين الدول .

٤٨ - وستكون هذه الورقة جاهزة للنشر في المستقبل القريب .

زاي - بعض الجوانب النظرية للتوازن  
العسكري في أوروبا

٤٩ - تشمل هذه الدراسة ، وهي من اعداد تسينغ هوا ، ثلاثة أجزاء . يتناول الجزء الاول أوجه الغموض والتعقيد التي تكتنف تقييم التوازن العسكري في أوروبا بين الشرق والغرب ، والعوامل الذاتية والموضوعية التي تعيق اجراء تقييم دقيق ، والمقترحات المتعلقة بطرق تقييم هذا التوازن . وموضوع الجزء الثاني هو التصعيد المستمر

لمستوى التوازن . وتعتبر المسائل الرئيسية في هذا الجزء هي التطورات التي حدثت في الثمانينات ، والاسباب الرئيسية التي قد تفسر هذا التصعيد . أما الفصل الاخير فمكرس لعرض موقف البلدان الاوروبية والجهود التي تبذلها لتخفيض مستوى التوازن العسكري في أوروبا ، بالتركيز على الدول ذات الحجم الصغير والمتوسط الاعضاء في الحلف وعلى بلدان الحياد وعدم الانحياز .

٥٠ - وستنشر هذه الدراسة في خريف عام ١٩٨٦ .

حاء - المؤتمر المعني بترابط العلاقة  
بين المفاوضات الثنائية  
والمفاوضات المتعددة الاطراف  
المتعلقة بنزع السلاح

٥١ - يقوم معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالاعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي في باكو ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، قرب نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وسيشارك في رعاية هذا المؤتمر معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وسيكون هذا المؤتمر على غرار المؤتمر المعني بالامن وامكانيات نزع السلاح في أوروبا (أنظر الفقرات من ١٩ الى ٢٣ اعلاه) . وستنشر معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح وشائق هذا المؤتمر في عام ١٩٨٧ .

طاء - برامج الزمالات والتدريب

٥٢ - أسهم عمل الحاصلين على زمالات ممن زاروا المعهد في عام ١٩٨٥ اسهاما هاما في تنفيذ اغراض معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وأعرب هؤلاء عن ارتياحهم للتجربة التي اكتسبوها أثناء اقامتهم في المعهد .

٥٣ - وكان معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح قد استقبل في عام ١٩٨٦ أصحاب الزمالات السادة الاتية أسماؤهم : تسينغ هوا (الصين) ؛ أوغستين ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ؛ فيديلس نجيمو - زيا (الكامبيرون) .

٥٤ - وكان السيد تسنيغ هوا قد بدأ عمله في نيسان/ابريل . أما السيدان ماهيغنا ونجميو - زيا فقد كان لدى كل منهما عقد مدته ثلاثة أشهر يبدأ في ايار/مايو وينتهي في تموز/يوليو .

#### خامسا - العلاقات الخارجية

٥٥ - واصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح التعاون الوثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة .

٥٦ - وعززت ، في اطار المشروع المتعلق بتدابير بناء الثقة في افريقيا ، العلاقات القائمة مع منظمة الوحدة الافريقية .

٥٧ - وجرى توسيع نطاق العلاقات مع معاهد البحوث الأخرى . وأسهمت عناصر أخرى من أنشطة المعهد في تطوير هذه العلاقات ، وهي تحظى بأعلى درجة من التقدير من جانب معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ومنها مثلا ، استئجار خدمات هذه المعاهد من أجل تنفيذ البرنامج ، وعقد المؤتمرات التي يحضرها عدد كبير من أعضاء معاهد البحوث ، وبرنامج الزمالات .

#### سادسا - الاستنتاجات

٥٨ - ان أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تأثرت تأثرا كبيرا أثناء الفترة قيد الاستعراض نتيجة غياب مديره السيد ليفيو بوتا . بيد أن نائب المدير والموظفين بذلوا كل جهد كيما يستمر المعهد في عمله . وفي نفس الوقت ، بذلت عناية كبيرة لجعل نفقات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تسير في حدود دخله ولتجنب أي زيادة في العجز .

٥٩ - وظل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يؤدي مهامه حتى اليوم ، بأمل وبتفاني ، وبمجلس أمنائه والدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ويتوقف استمراره في عمله بشكل مرض إلى حد كبير على توفر الموارد المالية بشكل يمكن الاعتماد عليها وعلى تعزيز العدد الصغير من موظفيه .

الحواشي

- (١) للاطلاع على التقارير السابقة المتعلقة بأنشطة المعهد ، أنظر الوثيقة A/38/475 ، المرفق ؛ والوثيقة A/39/553 ، المرفق ؛ والوثيقة A/40/725 ، المرفق .
- (٢) صدرت فيما بعد بوصفها من منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع . E.82.IX.I
- (٣) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٢٩ ، الصفحة ١٦١ .

-----